آمال التعافي الأوسع نطاقا للطلب على الوقود ما زالت كما هي

النفط يواصل الارتفاع بفعل انخفاض المخزونات الأميركية

واصلت أسعار النفط سلسلة المكاسب المحدودة التي حققتها في وقت السابق بعد تقرير للقطاع أظهر انخفاض مخزونات الخام الأمريكية الأسبوع الماضي، مما طغى على مخاوف المتعاملين والمستثمرين حيال قيود على النقل في بعض الدول مع ارتفاع الإصابات بكوفيد19-.

وصعد خام برنت 25 سنتا أو ما يعادل 0.3 في المائة إلى 75.01 دولار للبرميل بحلول الساعة 0655 بتوقيت جرينتش، بعد أن ارتفع. وارتفع الخام الأمريكي 41 سنتا أو ما يعادل 0.6 في المائة إلى 73.39 دولار للبرميل، بعد أن صعد 0.1 في المائة في الجلسة السابقة.

وبينما ترسخ السلاسة دلتا الشديدة العدوى لفيروس كورونا وجودها في العديد من الدول، مما يؤدي لفرض إجراءات عزل عام جديدة أو قيود على التنقل من أستراليا إلى البرتغال، فإن آمال التعافي الأوسع نطاقا للطلب على الوقود ما زالت كما هي.

وفي الأخير من يونيو، يتجه برنت صوب تحقيق مكسب شهري آخر، مما يعني أن العقد ارتفع في ستة من بين سبعة أشهر سابقة. وجرى تداول الخام الأمريكي على نحو مماثل منذ نوفمبر.

وذكر مصدران طلبا عدم نشر اسميهما أن بيانات معهد البترول الأمريكي أظهرت انخفاض مخزونات الخام في الولايات المتحدة 8.2 مليون برميل.

لكن مخزونات البنزين ارتفعت 2.4 مليون برميل وكذلك صعدت مخزونات نواتج التقطير 428 ألف برميل بحسب المصدرين.

لكن الآمال في تعاف أوسع نطاقا تلقت دفعة بعد أن قال محمد باركيندو أمين عام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أمس إنه من المتوقع ارتفاع الطلب ستة ملايين برميل يوميا في 2021، فيما سيشهد النصف الثاني من العام منها خمسة ملايين برميل.

وعرض توقعاته خلال اجتماع اللجنة الفنية المشتركة لأوبك+، التحالف المكون من أعضاء أوبك بجانب روسيا ومنتجين آخرين.

وكتب محللو جولدمان ساكس في مذكرة «في نهاية المطاف، ستكون ثمة حاجة للمزيد من إمدادات أوبك+ لموازنة سوق النفط بحلول 2022».

اختناقات التوريد تهدد بخسارة الاقتصاد الألماني 25 مليار يورو

توقع معهد البحوث الاقتصادية في مدينة كيل الألمانية «آي إف دابليو» أن تتسبب الاختناقات والإرجاءات في سلاسل التوريد العالمية في خسائر للاقتصاد الألماني بقيمة نحو 25 مليار يورو خلال هذا العام.

وبحسب «الألمانية»، يفترض الاقتصاديون في تحليلهم المنشور أمس أن «الضغوط على سلاسل التوريد ستنخفض بشكل طفيف بحلول الربع الثالث، وعندها فقط سيكون هناك تحسن ملحوظ». وفي الربع الثاني وحده من المرجح أن يكون الناتج الاقتصادي الألماني قد انخفض بنسبة نحو 1 في المائة بسبب تدهور وضع التوريد.

ويشكو قطاع التصنيع وكذلك عديد من الحرفيين منذ شهور نقصا في المواد الخام والمنتجات الوسيطة التي في أمس الحاجة إليها أو تأخر تسليمها.

وهناك أسباب متعددة لذلك، فمن ناحية يجعل الاقتصاد المتنامي للقوتين الكبيرتين – الولايات المتحدة والصين – عديدا من السلع شحيحة ومكلفة، ومن ناحية أخرى، أدت جائحة كورونا إلى زعزعة طرق التسليم العالمية في الشحن البحري للحاويات، وأصبح وصول السفن في غير موعدها المحدد أمرا معتادا منذ فترة طويلة. وقد أدى إلى عدم قدرة إيفاء قطاع التصنيع بتسليم الطلبات المتزايدة في الوقت المحدد.

ويتنبأ مؤشر المعهد بأنه «بمجرد حل اختناقات التوريد، سيتلقى الإنتاج الصناعي دعما من اثنين من العوامل، ومن المرجح أن ينمو بشكل أسرع من الطلبات الواردة الجديدة لبعض الوقت». وأوضح المعهد أنه من ناحية ستكون هناك آثار اللحاق بالركب بمجرد أن تزيد الصناعة إنتاجها إلى المستوى المعتاد، مضيفا أن «المستوى الحالي للطلبات الواردة يشير إلى زيادة في الإنتاج الصناعي بنحو 10 في المائة». ومن ناحية أخرى، سيكون هناك تأثير اللحاق بالركب بمجرد معالجة الطلبات المكدسة، و»نتيجة لذلك سيرتفع الإنتاج مؤقتا فوق مستواه الطبيعي طويل الأمد». إلى ذلك، توقع أولاف شولتس وزير المالية الألماني عودة بلاده للإيفاء بمعايير الاستقرار الأوروبية في غضون عشرة أعوام.

وقال مرشح الحزب الاشتراكي الديمقراطي للمنافسة على منصب المستشارية للصحافيين في دوسلدورف أمس «إنه حتى بعد الأزمة المالية في عام 2008، استغرق الأمر عشرة أعوام لتلبية جميع معايير الاستقرار مرة أخرى في عام 2019»، وأضاف «سنحتاج إلى عشرة أعوام أخرى بعد عام 2022، هذا هو تقديري».

وقال شولتس، الذي يشغل أيضا منصب نائب المستشارة أنجيلا ميركل، «إن الحكومة الألمانية اقترضت أكثر من 400 مليار يورو للتعامل مع أزمة كورونا لأعوام 2020 و2021 و2022»، موضحا أنه يتعين سداد هذه الديون.

وأشار شولتس إلى أنه بدءا من 2026 على أقصى تقدير من المقرر تخصيص 20 مليار يورو سنويا من الموازنة العامة لتسديد هذه الديون، وقال «لكننا سنخرج من الديون».

الثقة الاقتصادية في منطقة اليورو عند أعلى مستوى في 21 عاماً

أظهر استطلاع نشرت المفوضية الأوروبية نتائجه، أن الثقة بالأوضاع الاقتصادية في منطقة العملة الأوروبية الموحدة اليورو، وصلت في (يونيو) إلى أعلى مستوى في 21 عاما، مدعومة إلى حد كبير بالتحسن في قطاع الخدمات بعد تخفيف قيود الإغلاق.

وبحسب «الألمانية»، ارتفع مؤشر الثقة بأكثر من المتوقع إلى 117.9 نقطة في (يونيو)، مقابل 114.5 في الشهر السابق. وكان المستوى المتوقع هو 116.5 نقطة.

وارتفع مؤشر الثقة الصناعية للشهر السابع على التوالي، إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، عند 12.7 نقطة في حزيران (يونيو) مقابل 11.5 قبل شهر. وجاءت القراءة أيضا أعلى من توقعات الخبراء الاقتصاديين بوصولها إلى 12.3 نقطة.

وارتفعت الثقة بالخدمات للشهر الخامس على التوالي في (يونيو).

ووصل المؤشر الخاص بها إلى 17.9، وهو أعلى مستوى منذ (أغسطس) 2007، وذلك مقابل 11.3 نقطة في الشهر السابق.

وأظهرت البيانات أن مؤشر ثقة الأعمال ارتفع إلى 1.71 في (يونيو) مقابل 1.49 في (مايو). وتم إجراء الاستطلاع في الفترة من الأول إلى 21 من (يونيو) الجاري.

يأتي ذلك في وقت وزع فيه الاتحاد الأوروبي، أمس الأول، أول مدفوعات نقدية، من صندوقه الضخم المخصص للتعافي من آثار كوفيد – 19، في شكل منح لإيجاد فرص عمل ودعم الشركات في الاقتصادات التي تضررت بشدة من الجائحة.

وتتجه جميع دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة للحصول على أموال من صندوق قيمته 800 مليار يورو (954.32 مليار دولار) في شكل منح وقروض يتم تمويلها من خلال الديون التي جمعتها المفوضية الأوروبية نيابة عن الدول الأعضاء.

وقالت المفوضية الأوروبية، أمس الأول، إنها صرفت أول مبلغ نقدي من الصندوق في شكل منح إلى 16 من دول الاتحاد الأوروبي، منها فرنسا وألمانيا والدنمارك وإستونيا وجمهورية التشيك.

وقال يوهانس هان مفوض الاتحاد الأوروبي للميزانية في بيان، «أنا سعيد جدا لأننا نجحنا في إطلاق مدفوعات الجيل القادم للاتحاد الأوروبي في الموعد المقرر».

وللتأهل للحصول على أموال التعافي من الاتحاد الأوروبي، كان على كل حكومة تحديد كيفية إنفاق حصتها على أن يخصص 37 في المائة على الأقل منها لمكافحة تغير المناخ و20 في المائة على الأقل لجعل الاقتصاد مناسبا للعصر الرقمي.

«بريتش بتروليوم» تزيد إنتاج حقلي غاز في عُمان إلى 1.5 مليار قدم

أعلنت شركة بريتش بتروليوم عمان، رفع حجم إنتاج الغاز في حقلي خزان وغزير، من مليار قدم مكعبة يوميا إلى 1.5 مليار قدم مكعب يوميا.

وقالت الشركة (تابعة لمجموعة بريتيش بتروليوم العالمية)، في بيان نقلته وكالة الأنباء العمانية، إنها سترفع إنتاج المكثفات المصاحبة لتشكل هذه الزيادة قيمة إضافية كبيرة للاقتصاد الوطني وللشركاء في منطقة الامتياز.

وتعتبر منطقة الامتياز لحقلي خزان وغزير، إحدى أكبر مشاريع تطوير الغاز الضيق المكامن في الشرق الأوسط، وتبلغ مساحة المنطقة الإجمالية 3950 كم مربعا.

كان الإنتاج من حقل خزان بدأ عام 2017، فيما بدأ الإنتاج بحقل غزير في أكتوبر 2020، وتقدر مواد الغاز القابلة للاستخراج من المنطقة بنحو 10.5 تريليونات قدم مكعب.

وتتيح منطقة الامتياز توفير 30 بالمئة من الطلب المحلي للغاز بالسلطنة.

وتعتبر سلطنة عمان مصدرا صغيرا للنفط، وغير عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، ولكنها مشاركة في اتفاق خفض الإنتاج لتحالف «أوبك+».

صندوق النقد يوافق على إقراض السودان 2.47 مليار دولار

أعلن صندوق النقد الدولي، أنه وافق على برنامج قروض للسودان بحوالي 2.47 مليار دولار أمريكي، وشطب ديون بمقدار 1.4 مليار دولار.

وقال الصندوق في بيان تلقت الأناضول نسخة منه، «وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على اتفاقية تسهيلات ائتمانية جديدة ممتدة لمدة 39 شهرًا للسودان بمبلغ مليار و733 مليون و51 وحدة سحب (حوالي ملياري و472 مليون دولار)».

ويتيح القرار للصندوق صرف شريحة أولى بمقدار 991 مليون و551 وحدة سحب (مليار و414 مليون و700 الف دولار) بشكل فوري.

وجاء إعلان الصندوق عن برنامج الإقراض بعد يوم واحد من قراره ضم السودان إلى مبادرة تخفيف أعباء الدول المثقلة بالديون، والذي يسمح بإعفاء البلد الإفريقي من متأخرات للصندوق بمقدار 1.4 مليار دولار. وأوضح الصندوق في بيانه، إن التسهيلات الجديدة «تهدف إلى دعم تنفيذ السلطات (السودانية) لأجندة الإصلاح الطموحة وتحفيز التمويل من المانحين بشروط ميسرة». وزاد: «يساعد الترتيب الجديد السودان على بناء قدر أكبر من المرونة الاقتصادية، وتعزيز نمو أعلى وأكثر شمولاً، والحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة».

مصر: ارتفاع عجز الميزان الجاري 82 بالمئة في 9 أشهر

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع العجز في الميزان الجاري لمصر بنسبة 82 بالمئة إلى 13.3 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، من 7.3 مليارات دولار في الفترة المقابلة من السنة المالية الماضية. وعزا البنك المركزي المصري اتساع عجز الميزان الجاري إلى تراجع إيرادات السياحة بنسبة 68 بالمئة خلال ذات الفترة، إلى 3.1 مليارات دولار، من 9.6 مليارات دولار.

وساهم في ارتفاع العجز الجاري أيضا، انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 19.3 بالمئة على أساس سنوي، إلى 4.8 مليارات دولار من حوالي 5.93 مليارات دولار، وفقا لتقرير البنك.

في المقابل، زادت تحويلات المصريين العاملين في الخارج بنسبة 8.8 بالمئة إلى 23.4 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، من 21.5 مليار دولار في الفترة المقابلة من السنة الماضية.

وقال البنك المركزي إن ميزان المدفوعات حقق خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2020–2021، فائضا كليا بلغ نحو 1.8 مليار دولار، مقارنة بعجز بلغ نحو 5.1 مليارات دولار خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

الاقتصاد العالمي مرشح لخسارة 4 تريليون دولار لتوقف السياحة

قدّر تقرير أممي مشترك، أن الاقتصاد العالمي مرشح لخسارة 4 تريليونات دولار من الناتج العالمي الإجمالي لعامي 2020 و2021، بسبب توقف عجلة السياحة.

جاء ذلك، في تقرير مشترك صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

وأورد التقرير أن السياحة الدولية والقطاعات المرتبطة بها، تكبدت خسارة تقدر بنحو 2.4 تريليون دولار في 2020 بسبب الآثار المباشرة وغير المباشرة، للانخفاض الحاد في عدد السياح الدوليين الوافدين. وحذر من أن خسارة مماثلة تقريبا، قد تحدث هذا العام، مشيرا إلى أن تعافي قطاع السياحة سيعتمد إلى حد كبير على امتصاص لقاحات كورونا، على مستوى العالم.

ونقل التقرير عن الأمينة العامة بالإنابة للأونكتاد إيزابيل ديورانت قولها: «يحتاج العالم إلى جهود تلقيح عالمية من شأنها حماية العمال والتخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية واتخاذ قرارات استراتيجية بشأن السياحة، مع مراعاة التغييرات الهيكلية المحتملة».

وتتفاوت معدلات التطعيم ضد فيروس كورونا بين البلدان حول العالم، حيث تتراوح من أقل من 1 بالمئة من السكان في بعض البلدان، إلى أكثر من 90 بالمئة في بلدان أخرى.

ويضخم الانتشار غير المتكافئ للقاحات، الضربة الاقتصادية التي عانت منها السياحة في البلدان النامية، «حيث يمكن أن تمثل ما يصل إلى 60 بالمئة من خسائر الناتج المحلي الإجمالي العالمي»، وفق التقرير.

بطالة السعوديين تتراجع إلى 11.7 بالمئة في الربع الأول

انخفض معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الأول من عام 2021 إلى 11.7 بالمئة، مقارنة مع 12.6 بالمئة في الربع الرابع من 2020 السابق له.

وجاء في بيان صادر عن الهيئة العامة للإحصاء في المملكة، أن بطالة السعوديين في الربع الأول من العام الجاري، هي الأقل منذ 2016. وبلغ معدل بطالة السعوديين في الربع الأول هذا العام 7.2 بالمئة للذكور، و21.2 بالمئة للإناث.

في المقابل، انخفض معدل البطالة الإجمالي (سعوديون وأجانب) إلى 6.5 بالمئة، مقابل 7.4 بالمئة في الربع الرابع؛ وهبط معدل البطالة لغير السعوديين إلى 1.9 بالمئة مقابل 2.6 بالمئة. وتأثر الربع الثاني والثالث من العام الماضي، بتفشي جائحة كورونا وفرض حظر تجول وتوقف العديد من الأنشطة، ما زاد نسب البطالة في السوق المحلية. كان معدل البطالة ارتفع بين السعوديين إلى 12.9 بالمئة في 2018، عقب تراجع أسعار النفط من منتصف 2014، وانكماش الاقتصاد في 2017.

البنك الدولي يتوقع تعافي اقتصاد الأردن من كورونا تدريجيا

توقع البنك الدولي أن يشهد اقتصاد الأردن تعافيا تدريجيا من جائحة كورونا خلال العام الجاري، متوقعا نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2021 بنسبة 1.4 بالمئة.

وأضاف البنك، في تقريره نصف السنوي لربيع 2021 الصادر، أن «هذه النسبة المتوقعة للنمو تظهر تعافياً متواضعاً بسبب وجود عدد من السكان الذين سيبقون دون حصولهم على اللقاح ضد الفيروس حتى نهاية 2021.

وبين البنك أن «الاقتصاد الأردني في 2020 شهد انكماشاً بمقدار 1.6 بالمئة، وهو الانكماش الأول خلال ثلاثة عقود.. وعلى الرغم من أنه قد شكل حدثاً تاريخياً في الأردن، إلا أن هذا الانكماش كان من بين الأقل على مستوى العالم».

وسيبقى التعافي على المدى المتوسط مرهوناً بسرعة عملية التطعيم، «ليس فقط على المستوى المحلي بل أيضاً في الخارج، نظراً لصلات الأردن القوية في التجارة والسفر والاستثمار مع العالم الخارجي»، وفق البنك.